

ملاحم الشراء الحكومى فى لبنان (ملخص دراسة أجرتها مؤسسة البحوث والاستشارات)



إعداد: سابىن حاتم
وبسمة عبد الخالق



مقدمة

يعرض هذا المقال ملخص عن نتائج الدراسة التحليلية التي نفذها معهد باسل فليحان المالى والاقتصادى بالتعاون مع مؤسسة البحوث والاستشارات في إطار مشروع «تعزيز القدرات في الشراء الحكومى». هدفت الدراسة إلى استعراض الإطار القانونى والممارسات القائمة في مجال الشراء الحكومى تمهيداً لتصميم إستراتيجية واقعية لبناء وتعزيز القدرات وتصويب محتوى برامج التدريب القائمة. وقد استندت على استبيان رأي عينة متنوعة من العاملين في هذا المجال في إدارات ومؤسسات عامة وهيئات رقابية وجهات دولية مانحة، بالإضافة إلى معلومات ومعطيات مستقاة من تقارير ودراسات اقتصادية وطنية ودولية. تقدم الدراسة معلومات وافية عن حجم الشراء الحكومى في لبنان وخصائصه على المستوى المركزى ودون المركزى (sub-central) والمحلى، والإطار القانونى الناظم له، والممارسات الحالية. كما تحلل العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتبرز خصائص العاملين في هذا المجال وتحدد حاجاتهم التدريبية.

تعتمد الدراسة على المعطيات التي توفرت من خلال تحليل ومقارنة البيانات الصادرة عن وزارة المالية اللبنانية حول حجم الإنفاق المرصود في مشاريع الموازنات العامة (٢٠٠١-٢٠١١) والإنفاق الفعلي للسنوات ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦ المبين في تقرير «الحسابات العامة للدولة ١٩٩٣-٢٠٠٦» لوزارة المالية.

وفي ظل غياب الاحصاءات الشاملة والدقيقة التي من شأنها تقديم صورة متكاملة عن الإنفاق العام، والذي يشكل الشراء الحكومى أبرز مكوناته (بعد الرواتب والأجور وخدمة الدين)، ارتكزت الدراسة في تحديد حجم الشراء الحكومى على أرقام الموازنة العامة التي لا تغطي وللأسف كامل مروحة الإنفاق كون بياناتها لا تشمل عمليات الشراء التي تقوم بها كل المؤسسات العامة والمجالس والهيئات المستقلة.

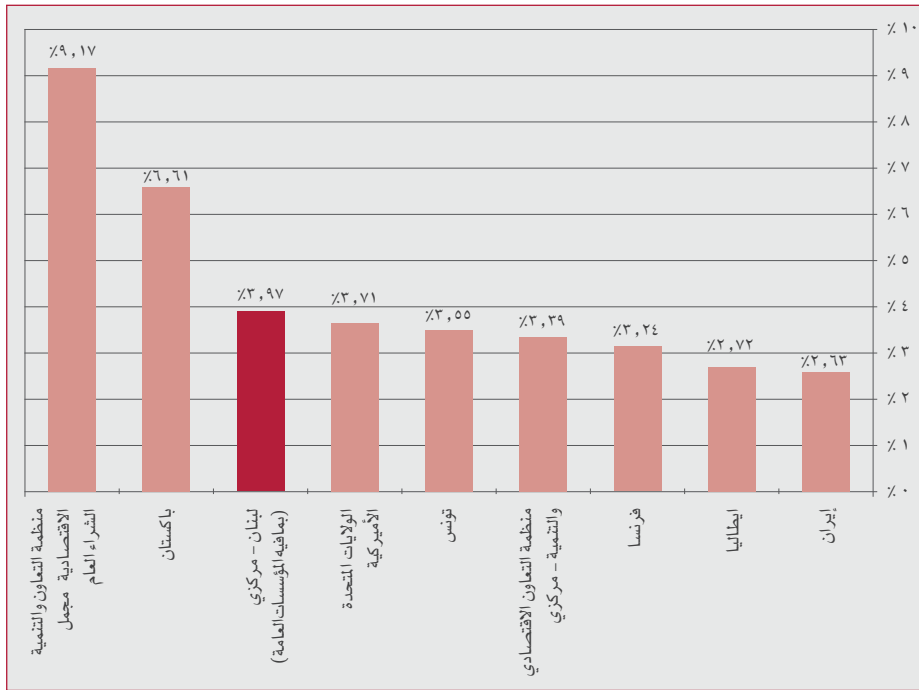
استندت الدراسة أيضاً على بيانات ومؤشرات توفرت لها من عدة مؤسسات عامة كبيرة ومن أبرزها مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، مؤسسة كهرباء لبنان، بلدية بيروت، مصرف لبنان، الصندوق الوطنى للمهجرين، الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى، المجلس التربوى للبحوث والإنماء، الجامعة اللبنانية، المستشفيات الحكومية وغيرها.

أ- حجم وخصائص الشراء الحكومي في لبنان

١. استناداً إلى بيانات الإنفاق المتوفرة (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦)، تفيد الدراسة أن حجم الشراء الحكومي يشكل ما يقارب ١٣٪ من الموازنة العامة (باستثناء خدمة الدين والاحتياطيات)، و٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مع الأخذ في الاعتبار نفقات الموازنة ونفقات مجلس الإنماء والإعمار)؛ وتقترب هذه النسبة كثيراً من تلك في البلدان النامية^(١)

الشكل رقم (١)

حجم الشراء الحكومي، باستثناء التعويضات، من الناتج المحلي الإجمالي - مقارنة مقارنة



المصدر: OECD. 2002. The size of government procurement markets. Paris, OECD.

يلاحظ أن حجم مشتريات البلديات من إجمالي الشراء العام يشكل حصة ضئيلة جداً بالمقارنة مع حجمها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث الحصة الأكبر هي للشراء المحلي، ويؤدي احتسابها من مجمل الشراء العام إلى ارتفاع حجمه إلى ٩٪ من الناتج المحلي في هذه البلدان.

Woolcock Stephen. 2008. *Public Procurement and the Economic Partnership Agreements: assessing the potential impact on ACP procurement policies*. London, LSE.

(١)

الجدول رقم (١)

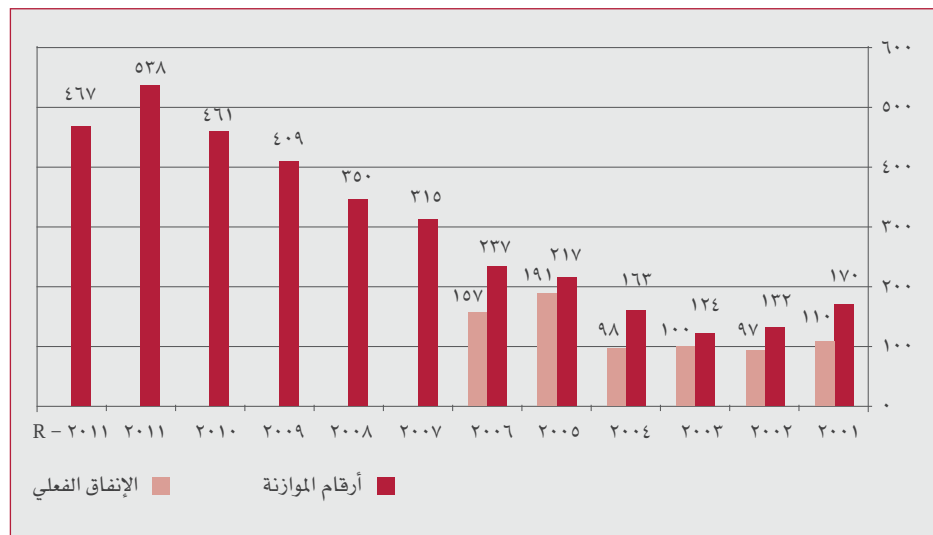
حجم الصفقات العامة فى لبنان
(بملايين الليرات اللبنانية)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٥٧٤،١٧٣	٦٣١،٦١٤	٧٠٢،٢٧٥	٦١٢،٢٢٢	٦٦٨،٠٠٨	٥١٩،٦٩٩	حجم الصفقات
٥٩٠،٤٧٨	٥٩٠،٤٧٨	٥٩٠،٤٧٨	٥٩٠،٤٧٨	٥٩٠،٤٧٨	٥٩٠،٤٧٨	مجلس الإنماء والإعمار
١،١٦٤،٦٥١	١،٢٢٢،٠٩٢	١،٢٩٢،٧٥٣	١،٢٠٢،٧٠٠	١،٢٥٨،٤٨٦	١،١١٠،١٧٧	المجموع
٣٣،٨٢٦،٠٠٠	٣٢،٩٥٥،٠٠٠	٣٢،٨٤٨،٠٠٠	٣٠،٢٧٦،٠٠٠	٢٨،٢٣٤،٠٠٠	٢٥،٩٤١،٠٠٠	الناتج القومى المحلى
%٣	%٤	%٤	%٤	%٤	%٤	النسبة من الناتج القومى

٢. يتألف الشراء الحكومى من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية. وفى إطار النفقات الجارية، يلاحظ أن الإنفاق على السلع الاستهلاكية نما بشكل ثابت ومتزايد وبمعدل ارتفاع وصل إلى ٤٠% فى الفترة ما بين ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، حيث بلغ حجمه المتوسط ٢٧٧ مليار ليرة لبنانية، مما فاق حجم استهلاك الخدمات الذى بلغ متوسطه ١٢٧ مليار ليرة لبنانية، مسجلاً زيادة بمعدل ٢٦% بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١. وتشير الدراسة إلى أن الإنفاق الاستثمارى يتميز بنمط متقلب وفروقات واضحة بين المبلغ المرصود فى الموازنة العامة والمبلغ الذى جرى إنفاقه فعلياً.

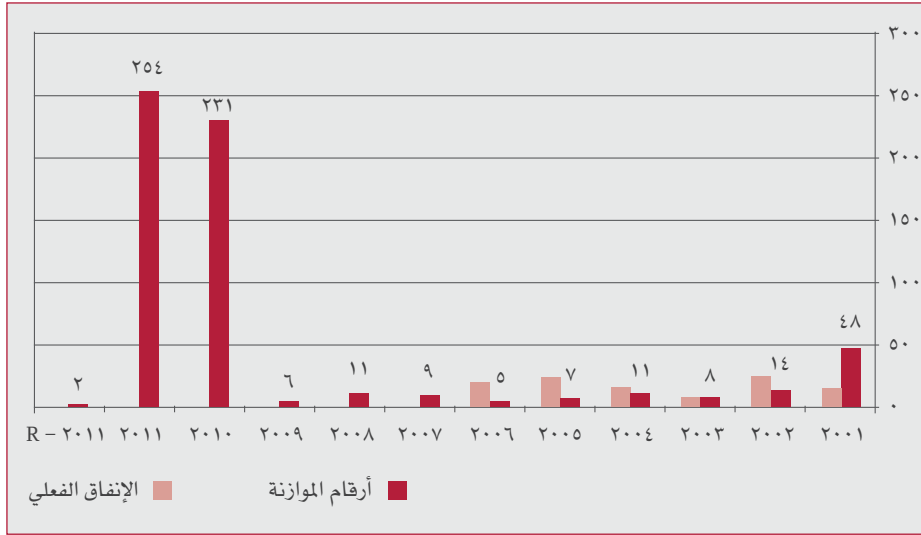
الشكل رقم (٢)

حجم الشراء الاستهلاكي استناداً إلى أرقام الموازنة
والإنفاق الضلعي (بمليارات الليرات اللبنانية)



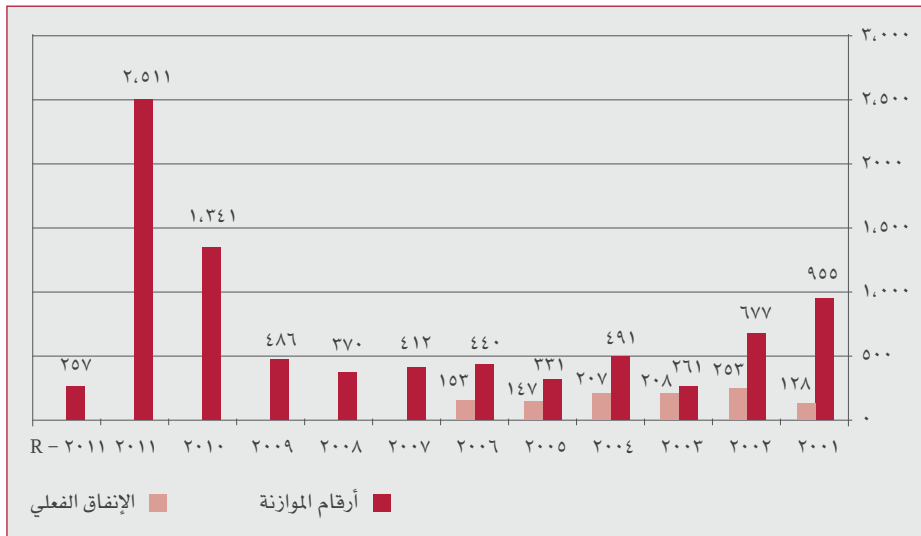
الشكل رقم (٣)

حجم الإنفاق الاستثماري الخاص بالإستثمارات استناداً إلى أرقام الموازنة وأرقام الإنفاق الفعلي (بمليارات الليرات اللبنانية)



الشكل رقم (٤)

المبالغ المخصصة للمشاريع قيد التنفيذ استناداً إلى أرقام الموازنة وأرقام الإنفاق الفعلي (بمليارات الليرات اللبنانية)



تجدر الإشارة إلى أن المبالغ المذكورة أعلاه لا تشمل الصفقات العامة التي يتم تنفيذها من خلال مجلس الإنماء والإعمار (CDR) والتي تبلغ قيمتها السنوية معدل ٥٩٠ مليار ليرة لبنانية، وهي بمجملها يجري تمويلها من خلال التمويل الأجنبي بنسبة ٥٠٪، ومن خلال الموازنة العامة بالنسبة ذاتها.

ب- الإطار القانوني للشراء الحكومي.

تشير الدراسة إلى عدم وجود قانون موحد يعتمد مرجعاً للعاملين في هذا المجال. وأبرز القوانين المعتمدة حالياً هي قانون المحاسبة العمومية الصادر عام ١٩٦٣، بالإضافة إلى مرسومي نظام المناقصات وتنظيم التفتيش المركزي الصادرين في العام ١٩٥٩. أما المؤسسات العامة فهي تخضع لقانون مالي خاص، وتتمتع البلديات المتوسطة والصغيرة بهامش من الحرية على المستوى اختياري وسائل مغايرة للمناقصة العامة.

ولا بد من الإشارة إلى أن القوانين المرتبطة بالشراء الحكومي تفتقد إلى التحديث الذي يتماشى مع الاتجاهات الجديدة والممارسات الجيدة المتبعة عالمياً مثل الشراء الإلكتروني أو الشراء المستدام، وفي الوقت الذي يعتبر تضمين مبادئ ومعايير الشفافية والمنافسة والمساواة في قوانين الشراء أساسياً لتحقيق النزاهة والمشاركة والمساءلة وضمان القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، تظهر الدراسة أن الإطار التشريعي في لبنان يفتقد إلى الوضوح بشأنها، وكذلك حول مواضيع عدة ذات الصلة، كمسؤوليات لجان تقييم المناقصات وقبولها ومتطلبات الرقابة الداخلية والخارجية والحكم بشأن آليات الشكاوى الرسمية وخطط الشراء السنوية ودراسات السوق وسواها من الإجراءات الملزمة.

جهود تحديث الإطار القانوني للشراء الحكومي

في إطار السعي لتنظيم وتحديث الإطار القانوني للشراء الحكومي في لبنان، تمت صياغة مشروع قانونين جديدين، عرف الأول بمشروع قانون الصفقات العمومية، والثاني بمشروع قانون إنشاء "إدارة شؤون الصفقات العمومية"، على أن يشمل نطاق سلطاتها مجمل الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات.

بالتوازي مع مشاريع القوانين المطروحة، فإن وزارة المالية وبمنحة من البنك الدولي، وبالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، قد عملت على توحيد الإجراءات وتسهيل عمل الإدارات والمؤسسات العامة والموردين من خلال إنجاز وتعميم دليل للصفقات العامة وخمس دفاتر شروط نموذجية (Standard Bidding Documents).

ج- العاملون في مجالات الشراء الحكومي.

تشير الدراسة إلى أن القوانين تفتقد إلى توصيف محدد للوظائف والمسؤوليات والمهام المرتبطة بعمليات الشراء، وكذلك إلى المؤهلات الضرورية والتأهيل والتدريب المطلوب من أجل تحقيق الفاعلية ومواجهة أي نوع من التعقيدات والتحديات التي ترافق هذه العمليات، لاسيما تلك المرتبطة بالعلاقة مع

الموردين. فمهنة الشاري العام غير موجودة في التصنيف الوظيفي أو في هيكليات الإدارات والمؤسسات والهيئات المختلفة، وغالبا ما يقوم بهذه المهام رئيس دائرة الموظفين والوظائف والخدمات أو المسؤول المالي أو الإداري أو المحاسب. كما أن أعضاء لجان التلزييم والاستلام لا يجري تأهيلهم مسبقا وإن جرى ذلك فبشكل غير إلزامي. كذلك الأمر بالنسبة إلى أعضاء لجان استقصاء الأسعار. من الناحية الرقابية، يكتفي مراقبو عقد النفقات والمراقبون الماليون والقضاة وغيرهم بالمعارف القانونية ولا يجري تأهيلهم وتدريبهم بشكل مستمر يسمح لهم بمواكبة المستجدات التكنولوجية والتنوع التي ترافق تطور السوق.

د- الممارسات الحالية ومؤشرات الأداء

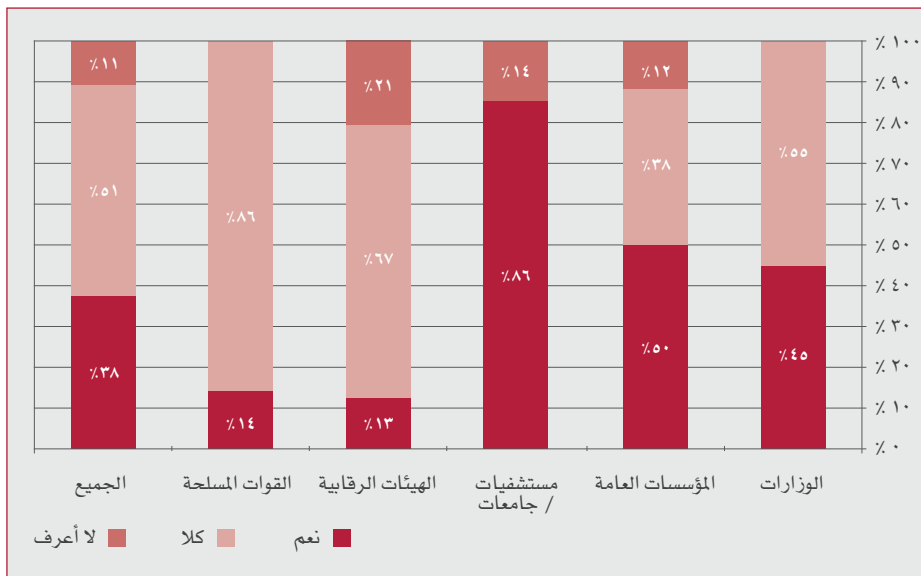
كشفت الدراسة الاستقصائية لممارسات الصفقات العامة عن معطيات هامة نورد أبرزها بحسب مراحل الشراء:

١. التحضير للعقد:

- تلاحظ الدراسة أن عدداً محدوداً من المؤسسات العامة تقيم احتياجاتها قبل عملية الشراء مما يتماشى والمعايير المطبقة دولياً.
- إن ٥٠٪ من الإدارات والمؤسسات العامة التي شملها الاستطلاع تعدّ خطط سنوية للشراء والتي يشملها تقدير المبالغ قبل البدء بعملية الشراء، وفي معظم هذه الحالات يتم تغيير الأولويات بحسب المتطلبات الطارئة.
- لا توجد إجراءات موحدة معتمدة لإعداد المواصفات الفنية.

الشكل رقم (٥)

إجابات المستطلعين على السؤال: هل لديكم قاعدة بيانات لأسعار السلع والخدمات؟



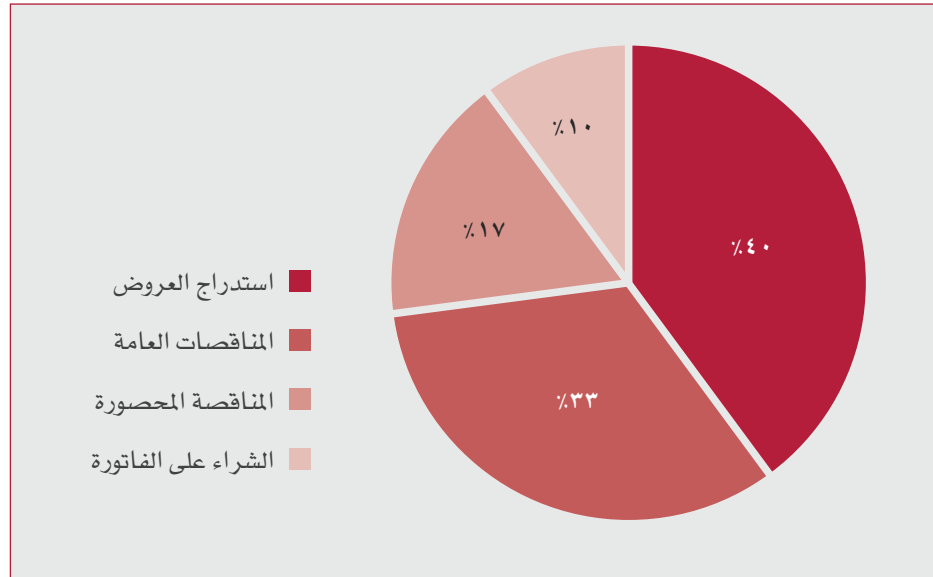
- يلاحظ وجود نقص كبير في المعرفة لدى العاملين في الشراء حول إجراءات التأهيل المسبق، حيث رأى ٢٥٪ من المستطلعين أن عملية التأهيل المسبق تجري بشفافية وعلى أساس تكافؤ الفرص.
- أفاد ٥٨٪ من المستطلعين بوجود آلية لتسجيل موردي السلع، وترتفع النسبة إلى ٦٨٪ بالنسبة للأشغال. ويعتمد تعميم هذه الممارسة على التقدم في مجال الأرشفة والحوسبة.
- إجمالاً، لا تعتمد المؤسسات العامة والبلديات على لوائح مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال العامة لتسجيل الموردين.
- لاحظ أكثر من ٨٠٪ من المستطلعين وجود دفاتر شروط موحدة، ولكنها قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مشروع إلى آخر، مما يزيد من تعقيد إجراءات الشراء من وجهة نظر الموردين ويؤدي إلى تدني الكفاءة ويتسبب بارتفاع الكلفة.

٢. إبرام العقد:

- إن طريقة الشراء الأكثر شيوعاً هي استدراج العروض (٤٠٪)، تليها المناقصات العامة (٣٣٪)، وأخيراً الشراء على الفاتورة، أما المناقصة المحصورة فهي تشكل ١٧٪ من الحالات.

الشكل رقم (٦)

أساليب الشراء



- في ٣٤٪ من حالات الشراء، تمر الصفقات التي تجريها الإدارات أو المؤسسات عبر إدارة المناقصات.
- تلاحظ الدراسة نقص في المعرفة حول أساليب تصفية الأصول العامة (بيع أو تأجير).
- عبّر ٥٤٪ من العاملين في الشراء الحكومي في هذا الإدارات عن قلة معرفتهم بقواعد الشراء التي تفرضها الجهات المانحة على المشاريع الممولة من قبلها (منظمات دولية مثل البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، حيث تشرف هذه الجهات بشكل مباشر على إدارة المشاريع.

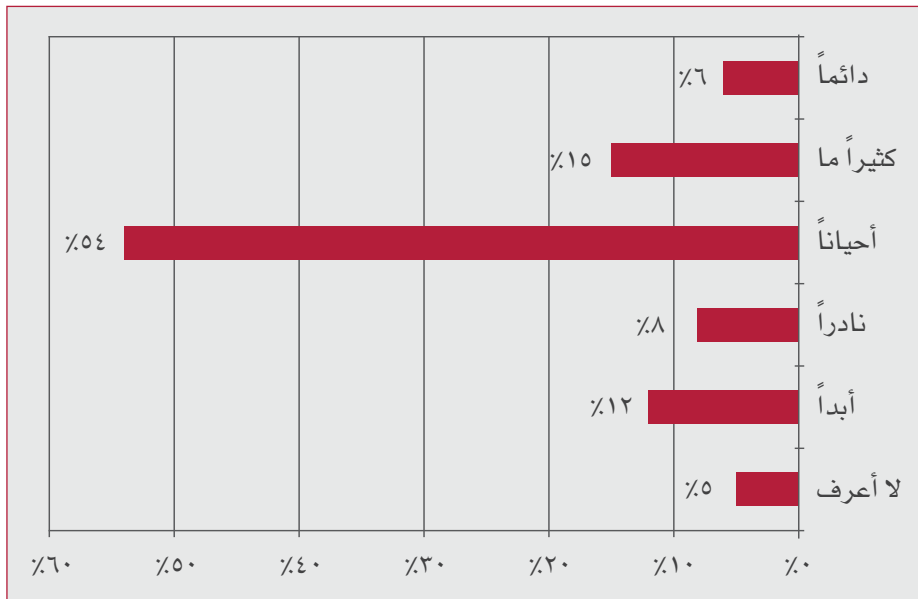
- غالباً ما يتم الإعلان عن المناقصة العامة من خلال الوسائل التقليدية مثل الصحف والإعلانات العامة مع استثناءات قليلة جداً، بحيث يقتصر محتوى الإعلان على المعلومات الأساسية دون التفاصيل حول طبيعة العقد.
- في حال الشراء من خلال استدراج العروض، هناك نقص ملحوظ في أية قوائم تحدّد سلفاً الموردين المحتملين، أما في حالة الاتفاق بالتراضي، والشراء على الفاتورة، لا توجد قواعد محددة سلفاً للاختيار.
- في مجال تقديم العروض وتقييمها، ٥٤% من الحالات تعطي الأفضلية للمنتجات اللبنانية مع أقلية تعطي الأفضلية لمؤسسات القطاع العام (٥%) أو لكليهما معاً (١٢%).
- بعض لجان التقييم تجد نفسها غير قادرة على حل المشاكل التي تواجهها، مما يدفعها بالاستعانة بخبرات مسؤولين إداريين واختصاصيين قانونيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أعضاء لجنة التقييم يترددون في القيام بواجباتهم بسبب ارتفاع مستوى المسؤولية وعدم وجود تعويضات ملائمة.
- أفاد حوالي ٣٣% من المستطلعين أنهم تعرضوا لبعض الضغوطات مما دفعهم للتعامل مع موردين دون سواهم.

٣. تنفيذ العقد:

- تشير نتائج الدراسة إلى أنه يتم تمديد المواعيد النهائية بشكل مستمر خصوصاً في عقود تنفيذ الأشغال، مما يؤدي إلى تساؤلات بشأن حسن سير الأعمال والإجراءات المتخذة لمنع وقوع مخالفات لشروط العقد.

الشكل رقم (٧)

إجابات المستطلعين على السؤال: هل هناك مهام إضافية مطلوبة خلال تنفيذ العقد؟



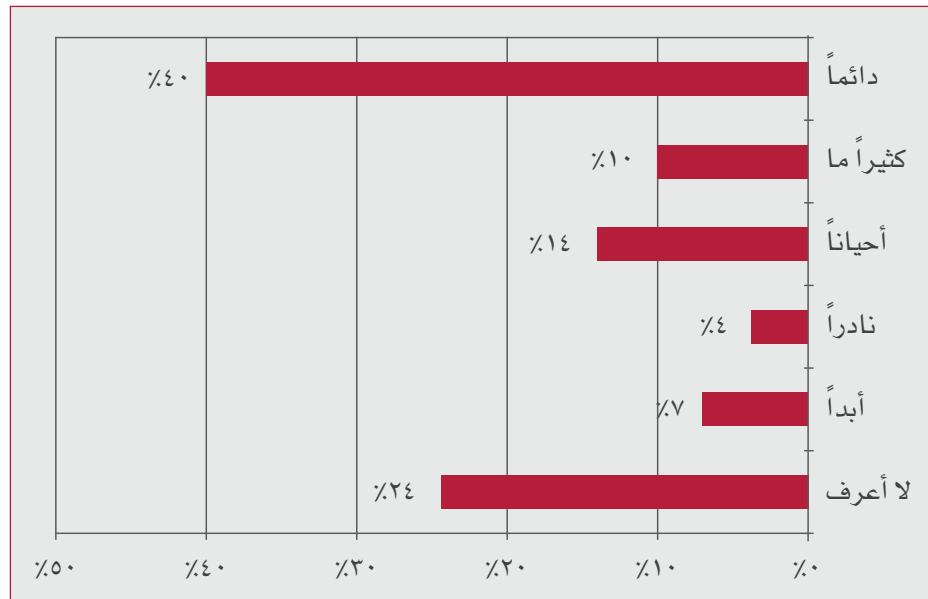
- أفاد حوالي ٢٨٪ من المستطلعين أنه يتم تعديل السعر خلال فترة تنفيذ العقد.
- أفاد ٤٤٪ من المستطلعين أنهم يدفعون للموردين مع تأخير ملحوظ، مما ينعكس في معظم الأحيان سلباً على المصدقية في تعاطي القطاع العام مع الموردين. ومن أسباب التأخير التي أوردها المستطلعون: البيروقراطية والإجراءات المعقدة، وعدم توافر المؤهلات لدى مراقبي عقد النفقات في وزارة المالية في المجالات الفنية، وتدوير الاعتمادات من سنة إلى أخرى.
- في ظل غياب سلطة موحدة تشرف على حسن سير العقود، نادراً ما تتخذ قرارات حاسمة في مجال الشراء لاسيما حول إنهاء العقد، أو إدراج المورد على القائمة السوداء، أو التعاقد مع مورد جديد على حساب المورد المستبعد.

٤. الرقابة والتدقيق:

- رقابة ديوان المحاسبة: بحسب الدراسة، يفتقر ديوان المحاسبة إلى الموارد البشرية وتغيب الأدوات الالكترونية التي تسمح برقابة أشمل وأدق وأسرع، مما يحد من قدرته على ممارسة مهامه بشكل كامل ويمنع أي مراجعة للحسابات خلال مدة تنفيذ العقد.
- رقابة هيئة التفتيش المركزي: تشير الدراسة إلى اعتماد محدود على دور هيئة التفتيش المركزي مما يدفع القيمين على نظام الشراء في لبنان إلى البحث في حلول قانونية وعملية.
- رقابة وزارة المالية: وجود مراقبين لوزارة المالية في مختلف الوزارات يتمتعون بخبرة واسعة في مجال الشراء يجعل عملية المراقبة فعالة نسبياً.

الشكل رقم (٨)

إجابات المستطلعين على السؤال: هل تخضع حسابات المشتريات لتدقيق منتظم؟



٥. تدابير مكافحة الفساد:

تبدو تدابير مكافحة الفساد ضعيفة نسبياً، وقد اشار ٥٠٪ من المستطلعين إلى وجود قواعد لمنع تضارب المصالح فيما أفاد ٢٠٪ من المستطلعين أنهم يعتمدون على قواعد سلوكية محددة في عمليات الشراء.

٦. التوثيق والأرشفة:

- لا تزال عمليات الحوسبة محدودة بنسبة ٢٠٪، حيث لا تعلن الإدارات العامة عن الصفقات إلكترونياً (مع بعض الاستثناءات لقوى الأمن الداخلي)، ولا تطبق آليات الشراء الإلكتروني.
- ما زالت الأرشفة ورقية، وتستخدم في ٢٠٪ من الحالات فقط كل من الأرشفة الإلكترونية والورقية معا.
- أقل من ٤٠٪ من المستطلعين يعدون تقارير عن أنشطة الشراء.
- ٩٠٪ من المستطلعين ذكروا أن عمليات الشراء تتم حسب مبادئ الشفافية والمنافسة في غالب الأحيان، بينما أفاد ٣٣٪ أن تقارير الشراء تشر وتوزع.

٧. آليات الشكاوى وحل النزاعات:

- لا ينص القانون على آلية لتقديم الشكاوى. ومع ذلك، فإن العديد من الموردين يقدمون الشكاوى أو الاعتراضات لدى ديوان المحاسبة والهيئات الرقابية الأخرى.
- عادة ما يتم حل النزاعات في المحاكم الإدارية، وفي بعض هذه الحالات تتضمن اعتراضات أو رفض لقرارات أدلت بها لجان الاستلام وقرارات استبعاد بعض الموردين من المشاركة في المناقصات.

٨. علاقة القطاع العام مع الموردين

تبين الدراسة أن الضعف في إدارة الشراء الحكومي يعكس سلبي على العلاقة بين الإدارة العامة والموردين الذين يشكون من الحد في نشر المعلومات وعدم وضوح المواصفات الفنية للمنتجات والخدمات المطلوبة. ففي ٢٤٪ من الحالات، يتم التعاون بين القطاعين لوضع المواصفات والأسعار، وفي ١٤٪ منها يشارك الموردون في ورش عمل لمناقشة آليات الشراء وأساليب حل النزاعات. وقد أفاد ٤٢٪ من المستطلعين عن وجود اتصالات مع مقدمي العروض في نطاق التوضيحات التي تطلبها لجان التقييم. كما أفاد ٢٨٪ من المستطلعين عن عقد حلقات توضيح واستفسار ما قبل المناقصات لتسهيل فهم الموردين للاختصاصات والمتطلبات، وخصوصاً في حالات التوريد العالي التقنية.

ويعتبر التواطؤ بين الموردين مدعاة للقلق وخطراً على الشفافية عبر عنه معظم المستطلعين. أما فيما يخص تقييم الموردين والكشف عن التواطؤ، فإن ١٣٪ فقط من العاملين في الشراء يستخدمون مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) لتقييم أداء الموردين.

٥- ملامح العاملين في الشراء الحكومي والحاجات التدريبية

كما آنف الذكر، فإن القطاع العام في لبنان يفتقد إلى وصف وظيفي واضح لمهام الشراء الحكومي في كافة الإدارات والمؤسسات العامة. وقد أنتجت الدراسة التحليلية مؤشرات رئيسية للملامح الاجتماعية والخصائص الديمغرافية للعاملين في مجال الشراء الحكومي في لبنان، ومنها:

- نسبة الذكور إلى الإناث هي ٤ ، ١
- متوسط عمر العاملين في الشراء هو ٤٥ سنة
- ٨٦٪ هم من أصحاب الشهادات و ٢٨٪ لديهم الخلفية القانونية
- ٦٢٪ ممن شملهم الاستطلاع هم من الفئة الثالثة في الخدمة المدنية اللبنانية

- حدّدت الدراسة أنواع التدريب المهني والتطبيقي الذي خضع له الموظفين خلال مساهمهم الوظيفي، حيث أشاروا إلى أن التدريب حول المواضيع المتعلقة بالشراء قد ازداد مؤخراً. وتبيّن الدراسة أن:
- ٨٧٪ من العاملين في هذا المجال قد تعلموا مهنة الشراء عند استلامهم وظائفهم من خلال مراقبة سير العمل في إدارتهم.
 - ٢٥٪ من الموظفين اكتسبوا معارفهم من خلال الاستعانة بأدلة تعنى بهذه المواضيع،
 - ٧٣٪ من الشريحة المستطلعة قد تلقّت تدريباً خلال سنوات الخدمة الأخيرة،
 - ٤١٪ من المستطلعين قد شاركوا في دورات تدريبية داخل الإدارة،
 - ٣٦٪ من العاملين في مجال الشراء قد تابعوا برامج تدريبية متخصصة خارج لبنان.

٨١٪ من المستطلعين أعلنوا أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو المصدر الرئيسي للتدريب في مجال إدارة المالية العامة بشكل عام والشراء الحكومي بشكل خاص.

استنتاجات

شدّدت الدراسة على اعتبار الشراء الحكومي مهنة بحد ذاتها، تتميز بالحاجة إلى قدر كبير ومتنوع من المعارف والمهارات من أجل مواكبة بيئة العمل لاسيما الإصلاحات التي سوف تطال هذا القطاع من الناحية القانونية والتطبيقية. ولا شك أن تحسين أداء المسؤولين عن عمليات الشراء يحقق نتائج أفضل من عمليات الصفقات العامة وهذا ما يتطلب الاستثمار الجدي وتضافر جهود المعنيين في تعزيز قدرات كافة الفئات العاملة في هذا المجال من خلال مناهج تدريبية شاملة تعالج الحاجات وتصلق المهارات.

أثمرت الدراسة تحليلاً دقيقاً للوضع القانوني والمؤسسي للشراء العام في لبنان، حيث تمّ تحديد نقاط الضعف الهيكلية في وظيفة الشراء كما والحاجة إلى تطوير المعرفة والمهارات ذات الصلة والتي من شأنها تطوير قدرات العاملين والمساهمة في تحقيق المهنية المطلوبة في أنظمة الشراء تماشياً مع الاتجاهات العالمية ومع جهود الإصلاح التي بدأتها الحكومة اللبنانية. ولا بدّ أن يترافق هذا الإصلاح مع تعزيز الوضع الوظيفي للعاملين في هذه المهنة ذلك أن تمهيد الطريق لإصلاحات قانونية ومؤسسية شاملة تنجح بوجود موظفين يؤمنون بضرورة تطبيقها ويتميزون بالمعارف والمهارات الفنيّة والمواقف اللازمة لتنفيذها.

